



قرار مجلس وزراء حكومة الوحدة الوطنية  
رقم (١٧٧) لسنة ٢٠٢١  
بإعادة تشكيل لجنة إدارة هيئة سوق المال الليبي

مجلس الوزراء:

- بعد الاطلاع على الإعلان الدستوري الصادر بتاريخ ٣/أغسطس/٢٠١١م، وتعديلاته.
- وعلى الاتفاق السياسي الليبي الموقع بتاريخ ١٧ ديسمبر/٢٠١٥م.
- وعلى مخرجات ملتقى الحوار الليبي المنعقد بتاريخ ٩/نوفمبر/٢٠٢٠م.
- وعلى قانون النظام المالي للدولة ولائحة الميزانية والحسابات والمخازن وتعديلاتها.
- وعلى القانون رقم (١٢) لسنة ٢٠١٠م، بشأن إصدار قانون علاقات العمل.
- وعلى القانون رقم (١١) لسنة ٢٠١٠م، بشأن سوق المال.
- وعلى القانون رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٠م، بشأن النشاط التجاري، وللوائح الصادرة بمقتضاه.
- وعلى ما قرره مجلس النواب في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٠/مارس/٢٠٢١م، في مدينة سرت بشأن منح الثقة لحكومة الوحدة الوطنية.
- وعلى اجتماع مجلس الوزراء العادي الثالث لسنة ٢٠٢١م.
- وعلى كتاب أمين شؤون مجلس الوزراء رقم (٣١٩٩) المؤرخ في ٢٥/٥/٢٠٢١م.
- وعلى كتاب السيد / وزير الاقتصاد والتجارة رقم (١١٨٩) المؤرخ في ١/٧/٢٠٢١م.

قرر

مادة (١)

يعاد تشكيل لجنة إدارة سوق المال الليبي على النحو التالي:

- |                                 |                |
|---------------------------------|----------------|
| ١. السيد / محمود محمد وفاء      | رئيساً         |
| ٢. السيد / احميدة حسونة الداکشي | نائباً للرئيس. |
| ٣. السيد / ياسر محمد البرغوثي   | عضوواً         |
| ٤. السيد / أسامة محمد محمد      | عضوواً         |
| ٥. السيد / طارق أحمد الوليد     | عضوواً         |

مادة (٢)

يُعمل بهذا القرار من تاريخ صدوره، ويلغى كل حكم يخالفه، وعلى الجهات المختصة تنفيذه.

مجلس الوزراء



صدر في: ٣، فبراير ١٤٤٢، ٢٠٢١ مجري  
الموافق ١٣، ٧، ٢٠٢١ ميلادي  
أبو زيد